-6-

الحنين إلى الإمبراطورية
تعديل التاريخ الإمبريالي للقوة الأمريكية

كولن مويرز

«السماح للإحباط، أو الحنين، باستمالتنا إلى النظام الإمبراطوري العتيق الطراز يعني تجاهل عنصريته، ووحشيته، ونهمه، إضافة إلى الخداع الذاتي لحكامه».

(كارل، اي. ماير: «غبار الإمبراطورية»).

«أنا مؤيد أساساً للإمبراطورية. وفي الحقيقة أؤمن بأن الإمبراطورية أكثر ضرورة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بأي وقت مضى».

(نيال فيرغسون: الصنم:

نهوض وسقوط الإمبراطورية الأمريكية).

إعادة الدولة الإمبريالية إلى الوجود

المدافعون والمعتذرون عن الإمبريالية الجديدة، مهما قلنا عن الطبيعة الإيديولوجية لمشروعهم[1]، منخرطون أيضا في جدل مع بعضهم بعضا حول التوازن المناسب بين الجوانب العسكرية والاقتصادية للإمبراطورية. فالمسألة المهمة من منظورهم هي العثور على أفضل استراتيجية لتأمين المصالح الرأسمالية، وطنيا وإقليميا، في نظام عالمي مؤلف من دول محدودة الأراضي وانتشار لرأس المال لا محدود في إمكانياته. من حلول هذه المعضلة الإشكالية الدعوة للعودة إلى الشكل النظامي للإمبراطورية. فالإمبراطوريات النظامية من

النمط الذي شيدته جميع القوى الأوروبية الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي تفكك أخيرا بعد الحرب العالمية الثانية، حظي بميزة تجسدت في أن حدود رأس المال كانت إلى درجة ما تساير في توسعها الحدود الجغرافية للإمبراطورية[2]. بكلمات أخرى، إن ما اكتشفه المؤيدون للإمبريالية الجديدة هو أن الفصل بين القوة الاقتصادية والسياسية يفرز بعض التحديات الواقعية للرأسمالية العالمية ليس من السهل مواجهتها وحلها.

الفصل بين السياسة والاقتصاد نعمة ونقمة للرأسمالية في آن معا. نعمة، لأنه يمكّن الظلم الطبقي من التعايش مع العدالة المدنية الرسمية. إذ لم يكن ثمة حاجة في العصر الفيكتوري للخوف من إسقاط نظام المِلكية حين توسع حق الاقتراع ليشمل «جمهرة البهائم» على حد تعبير بيرك. وأمكن للحقوق المدنية والسياسية أن تمتد أفقيا عبر المجتمع دون أن تهدد السلطات الخاصة للرأسماليين؛ ولم يكن بمقدور حقوق الديمقراطية والمواطنة الرسمية أن تؤثر في اللامساواة والاستغلال الطبقي[3]. لكن فصل الاقتصاد عن السياسة نقمة أيضا لأنه يؤسس الشروط اللازمة لفصل سلطة الدولة (المحدودة بأراضيها) عن منطق تراكم رأس المال (غير المقيد بحدود). وإذا كان منطق السلطة المقيدة بالحدود يشدد على الجوانب الدولتية السياسية والدبلوماسية والعسكرية للرأسمالية، فإن التراكم يؤكد على التدفق المنتشر والمنساب لرأس المال عبر الحدود الوطنية[4].

اختفاء الإمبراطوريات الرسمية (التي تحتل الأراضي) في النصف الثاني من القرن العشرين، وما استتبعه من فصل بين السلطة السياسية والامتداد الواسع لتراكم رأس المال، أفرز محاسن ومثالب خاصة به. فقد اعتبرت الإمبراطورية الأمريكية، بدءا من ودرو ولسون، أن من القضايا المسلم بها إمكانية تأمين الازدهار الاقتصادي دونما حاجة للتوسع الجغرافي واحتلال الأراضي[5]. والافتقار إلى شكل الإمبراطورية الرسمي أتاح للدولة الأمريكية تقديم نفسها

للعالم كقوة غير استعمارية أو حتى مناهضة للاستعمار. وتمكنت من «إخفاء طموحاتها الإمبريالية تحت قناع من العالمية المعنوية المجردة.. وإنكار أهمية الأراضي والجغرافيا في البيان المعبر عن السلطة الإمبريالية»[6]. لكن حراسة المصالح الأمريكية كانت لها تكاليفها وأخطارها. فمبدأ «الانفتاح» الاقتصادي[7] كان يعتمد إما على تعاون أنظمة الحكم المحلية المذعنة أو ـ عندما يفشل في ذلك ـ على عدد متزايد من «الحروب الصغيرة»، التي «يمكن أن نسميها حروبا إمبريالية»[8]، كما اعترف مؤخرا أحد المنافحين عن هذه الحروب. في القرن العشرين وحده، أرسلت الولايات المتحدة جنودها أو رعت قوى محلية للقتال في ستين من مثل هذه «الحروب الصغيرة».

اختطار «الحروب الصغيرة» التي تشنها الإمبراطورية يكمن في أنها قد تتحول إلى حروب كبرى، مما يؤدي إلى خطر مستدام من «الإفراط في التوسع الإمبريالي»، كما حدث في التورط المشهود للولايات المتحدة في فيتنام. الهزيمة الأمريكية الماحقة على أيدي الفيتناميين رسخت الشروط والأسس لـ«متلازمة فيتنام» – أي الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا يمكن ولا يجب أن تخوض حروبا لا تضمن الانتصار فيها. والنصر بالمعايير العسكرية يعني نشر قوة ساحقة، يفضل أن تكون ضد أعداء أضعف قدرة بكثير كما في حالة غزو غرينادا أو بنما. المبدأ الهادي ذاته طبق في حرب الخليج عام 1991. وربما كان من المبكر بالنسبة لجورج بوش الأب إعلان نهاية «متلازمة فيتنام» بعد الحرب الأولى على العراق نظرا لأن العدد المحدود من القتلى بين قوات التحالف لم يمكّن بشكل كاف من اختبار استعداد الرأي العام الأمريكي لقبول عدد أكبر من الخسائر في الأرواح. وثبت أن «متلازمة فيتنام» ما زالت حية وفاعلة في أعقاب الكارثة الصومالية عام 1993، حيث دحر أمراء الحرب المحليون 1200جندي أمريكي وأجبروهم على الانسحاب. أما «مبدأ كلينتون»، الذي هيمن على السياسة العسكرية طيلة السنوات المتبقية من عقد التسعينات، فقد سعى إلى تجنب الخسائر البشرية في

صفوف الجيش الأمريكي مهما كان الثمن. ولسوف يتم تأمين «الانفتاح» الاقتصادي، الذي جرى تبنيه الآن ضمن إيديولوجية «العولمة» المماثلة له في صيغتها الملطفة، بواسطة «المعادل الحديث لسياسة ـ البوارج الحربية ـ القديمة، أي من خلال صواريخ كروز والطائرات المسلحة بذخائر (ذكية) تمتلك قدرة فائقة على إصابة الأهداف بدقة»[9].

بدت «عولمة» حقبة كلينتون، مدعومة بوابل من النيران التي تصليها بين الحين والآخر صواريخ كروز، أو حملة قصف مدمرة برعاية حلف الناتو، أنها تمثل كل ما تتطلبه استدامة الهيمنة الأمريكية. وفي الحقيقة، بدت قوة الدولة العسكرية في حالة انحسار وتراجع إلى الخلفية. وتحت إدارة كلينتون، كان المجلس الاقتصادي القومي أكثر قوة من مجلس الأمن القومي، وأصبحت وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي الأداتين الرئيسيتين للسياسة الخارجية الأمريكية[10]. وبشرت اليد الخفية للسوق، بالترافق مع سياسة تدخلية «ناعمة/ لينة» وغير مرئية غالبا، بمقدم حقبة جديدة على ما يبدو، كان رئيس «مايكروسوفت» يحب أن يدعوها «الرأسمالية التي تنأى عن الاحتكاكات»[11]. أما أولئك الأكثر تأثرا وخضوعا لاستحواذ العولمة فقد نزعوا إلى الخلط بين عملية الليبرالية الجديدة لتصغير حجم الدولة الحربية وبين انحطاطها الكلي. بينما جعلت تدفقات رؤوس الأموال بمساعدة تقانات الاتصالات الجديدة نظام الدولة القديم فائضا عن الحاجة والعالم أكثر أمانا لشكل أكثر لطفا ورقة من الرأسمالية. أو هكذا بدا الأمر.

لكن بحلول نهاية التسعينيات، كانت الدولة تمر بفترة من إعادة التأهيل التدريجية. ففي نسختهم من «إعادة الدولة إلى الواجهة»، أصبح المفكرون من المحافظين الجدد أكثر انشغالا بدور قوة وسلطة الدولة في الحرب على الإرهاب وفي حماية المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة على النطاق الأوسع. في التسعينيات، أطلق فرانسيس فوكوياما مبدأ «نهاية التاريخ»، الذي أكد أن الرأسمالية الليبرالية قهرت جميع الإيديولوجيات المنافسة الأخرى؛ وأن كل ما تتطلبه «اليد الخفية» للسوق من أجل أن ينجح سحرها الحميد هو دولة لا

تتدخل إلا في الحد الأدنى وتلعب دور «خفير ليلي»، وفقا للنظرية الليبرالية التقليدية المحبوبة. ثم بدأ لاحقا بوضع حكمة الليبرالية الجديدة المطلقة العنان موضع المساءلة، وقدم الحجة لصالح إعادة التوكيد على «تقنية بناء الدولة»[12]. يكتب فوكوياما قائلا: «بالنسبة لحقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، فإن القضية الرئيسة للسياسة العالمية لن تكون كيفية تشذيب الدولة بل بنائها.. فذبول الدولة ليس تمهيدا للطوباوية بل للكارثة»[13]. وفي النفس ذاته، يربط فيليب بوبيت ظهور ما يدعوه بـ«الدولة ـ السوق» (وهو تعبير لافت وفي محله) بانتصار الولايات المتحدة في الحروب المهمة والمفتاحية التي خاضتها في القرن العشرين[14]. أما نظام الدول ـ الأمم، والحق بتقرير المصير اللذين ارتكز عليهما مفهوم السيادة الوطنية، فقد وصلا إلى النهاية المحتومة. في المستقبل، سوف تستمد شرعية الدولة من قدرتها على تأمين المكافآت التي يقدمها السوق وحده لمواطنيها، لا على الرعاية الاجتماعية أو الرفاه أو المبادئ الديمقراطية. لكن السوق ذاته غير قادر على تنسيق التكتيكات الدفاعية المطلوبة لضمان وتأمين هذه النتائج. ودور «الدولة ـ السوق» هو بالضبط نشر ما يكفي من القوة العسكرية لإحباط التحديات التي تواجه المجتمعات القائمة على مبدأ السوق. يردد روبرت كاغان أصداء هذه المقولات والآراء، مقدما الحجة ضد ما يعتبره وهما أوروبيا ضلاليا مفاده أن العالم قد دخل «فردوسا ما بعد تاريخي من السلام والازدهار النسبي، وتحقق ـ السلام الدائم ـ الذي تحدث عنه ايمانويل كانط». لا أبدا. «فما تزال الولايات المتحدة غارقة في التاريخ، تمارس قوتها في عالم هوبز الفوضوي، حيث القواعد والقوانين الدولية غير موثوقة ولا يعتمد عليها، وحيث ما يزال الأمن الحقيقي (والدفاع عن القيم الليبرالية وترويجها) يعتمد على امتلاك القوة العسكرية»[15]. من السهل رؤية الانسجام والتناغم بين هذه الآراء الفظة الرافضة للعراقيل المفترضة التي تضعها الأفكار «العتيقة الطراز» حول سيادة الدولة والحق في تقرير المصير ـ إذا اعتبرنا أصلا أنها تشكل عائقا أمام الدول الإمبريالية ـ وبين مبدأ بوش حول «الحرب الاستباقية».

قد نظن أنها نتيجة غريبة، نظرا لأن ما يميز المحافظين الجدد كما هو مفترض عن أنصار «الواقعية» العتيقة الطراز في السياسة الخارجية، هو التزامهم بفرض الديمقراطية في شتى أرجاء العالم كترياق يقي من الإرهاب والتهديدات الأخرى التي تدهم هيمنة الولايات المتحدة. لكن التناقض ظاهري فقط: فالسهولة التي يستغني بها المحافظون الجدد وكتابهم عن المثل الديمقراطية الراسخة، مثل الحق في تقرير المصير، يجب أن تخبرنا شيئا حول فقر وتهافت مفهومهم عن الديمقراطية. فبالنسبة لهم، لا تتعلق عملية «بناء الدولة» بجلب الديمقراطية إلى المحرومين من الحق في الانتخاب. بل بشيء «مثل وفرة مفرطة من الديمقراطية ـ وفرة مفرطة من الشيء الجيد»، كما يحاجج فريد زكريا[16]. ووفقا لهذا الرأي، تجاوزت «الديمقراطية اللاليبرالية» الحرية، وهددت بتقويض حقوق الملكية والحريات الفردية. فالتحرك المتعجل نحو الديمقراطية، كما أظهرت «الدول الفاشلة» بوضوح في حقبة ما بعد الاستعمار، أدى إلى الحكم الاستبدادي المطلق.

أما الديمقراطية المقيدة دستوريا «فتتعلق بحدود السلطة؛ الديمقراطية تتصل بتراكمها واستخدامها. ولهذا السبب، اعتبر الليبراليون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الديمقراطية قوة يمكن أن تضعف الحرية»[17]. بكلمات أخرى، يجب ضمان الرأسمالية وسيادة القانون قبل السماح بأي تجارب خطرة في ميدان الديمقراطية الشاملة. وحين يسمح بها، يجب احتواء القوى الديمقراطية بعناية بحيث لا تهدد حكم رأس المال. لذلك، يؤكد زكريا أن على الولايات المتحدة قبول حقيقة أن رسالتها في الشرق الأوسط ليست إقامة الديمقراطية بل الليبرالية الدستورية[18]. رددت هذه الآراء مجموعة من مفكري المحافظين الجدد[19]، وتناغمت تماما مع استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش التي أكدت أن هناك «نموذجا مستداما وحيدا للنجاح على المستوى الوطني: الحرية، والديمقراطية، والمشروعات التجارية الحرة» يعتمد بشكل صارم على سيادة القانون، ومحدودية سلطة الدولة، والحقوق السياسية، واحترام الملكية الخاصة[20].

بعث الإمبراطورية من مرقدها على يدي نيال فيرغسون

على هذه الخلفية، لا تبعا لأي رغبة جارفة بجلب الديمقراطية إلى المضطهدين في العالم، عاد تعبير «الإمبراطورية» إلى الواجهة وأصبح «الموضة» السائدة. ومثلما لاحظ فيفيك تشيبر: «لم يعد المعلقون والمنظرون ينؤون بأنفسهم عن كلمة إمبراطورية، بل أصبحوا يعتنقونها في الحقيقة ـ إضافة إلى الظاهرة التي تصفها»[21]. إن إعادة تأهيل خطاب الإمبراطورية والإمبريالية لدى التيار الغالب من المفكرين أطلق موجة من الكتابات التي تمجد فضائل إمبراطورية أمريكا غير الرسمية والمنافع التي قدمتها للبشرية الإمبراطوريات الرسمية في القرن التاسع عشر:

أعادنا قرن من الآمال الطوباوية الكارثية إلى الإمبريالية، ذلك الشكل المألوف والموثوق لحماية الأقليات الاثنية وجميع المعرضين للهجوم العنيف.. وبالرغم من تقاليدنا المناهضة للإمبريالية، وحقيقة أن الخطاب العام نزع الشرعية عنها، فقد هيمن واقع الإمبريالية على سياستنا الخارجية.. إذ إن ضعف ومرونة هذه الإمبراطورية غير التقليدية التي تقودها أمريكا سوف يشكلان قوتها[22].

جرى شرح وتفصيل فضائل الإمبراطورية الرسمية من قبل الكثيرين[23]، لكن المؤرخ البريطاني نيال فيرغسون هو بدون شك أشد المدافعين المعاصرين عنها حماسة. فبالنسبة له، يظل إحياء الإمبراطورية الرسمية الاستراتيجية المجدية والممكنة الوحيدة في عالم مكون من دول متشظية ومحدودة: «في غياب الإمبراطورية الرسمية، يجب أن نسأل عن مدى قدرتنا على وضع مهمة نشر الحضارة الغربية ـ أي الخلطة البروتستانتية ـ التأليهية الطبيعية ـ الكاثوليكية ـ اليهودية التي انبعثت من أمريكا الحديثة ـ في عهدة ديزني ومكدونالد»[24]. إن الحل لمشكلة طبيعة الدولة بأراضيها المحدودة في عصر رأس المال المعولم هو جعل حدود الدولة مشتركة مرة أخرى مع حدود رأس المال.

ومهما بدا مثل هذا المشروع غريبا في أعقاب نصف قرن من الكفاح ضد الاستعمار، فإن عمل فيرغسون لقي احتراما واسعا واعتبر مهما من قبل المعلقين في وسائل الإعلام على امتداد الطيف السياسي. ماكس بوت، أحد كبار المحافظين الجدد، ينسب إلى فيرغسون فضل تقديم:

حجة مقنعة لصالح الدور الإيجابي الذي لعبته الإمبراطورية البريطانية في تاريخ العالم. فقد صدّرت الرأسمالية الليبرالية، والديمقراطية البرلمانية، وسيادة القانون، واللغة الإنكليزية إلى مختلف أرجاء العالم.. وجعلت الموجة الكاسحة الأولى من العولمة والتجارة الحرة أمرا ممكنا. صحيح أن بريطانيا استفادت لكنها أفادت أيضا البلدان الأقل تقدما[25].

مجلة «الايكونوميست» هنأت فيرغسون على «توكيد.. الفضائل التي برأت البريطانيين من الإمبريالية المجرمة. فقد برزت الإمبراطورية بطريقة مقنعة كأفضل نظام عرفه العالم»[26]. ولربما نتوقع مثل هذا الدفاع من السياسيين المحافظين، لكن ما يدهش فعلا هو الترحيب الذي لقيه عمل فيرغسون من الصحافة الليبرالية الرئيسة أيضا. إذ يصف معلق في مجلة «اتلانتيك مونثلي» فيرغسون بأنه «المؤرخ البريطاني الأكثر موهبة والأغزر إنتاجا (بل هو مفرط في الإنتاج) بين أبناء جيله»[27]. حتى المعلقين المتشككين باعتدال اعتبروا أن كتابه الشهير «الإمبراطورية» «أتى في الوقت المناسب مع محاولة الأمريكيين التدرب على دورهم وفهمه في عالم ما بعد الحرب الباردة»[28]. مراجعة أخرى (في «NYTBR») كتبها المؤرخ جون لويس غاديز، تحكم على أهم الدروس المستخلصة من عمل فيرغسون بالقول «إن تفكيك الإمبراطوريات الرسمية والممارسة العالمية ـ تقريبا ـ لحق تقرير المصير قد فشلا حتى الآن في إنتاج عالم يسوده النظام والازدهار والمساواة كذلك الذي تطع إليه الليبراليون منذ ودرو ولسون». ويختتم بالقول إن شكلا من أشكال الحكم الإمبراطوري ضروري بسبب ذلك وأن «الولايات المتحدة وحدها في موقع يؤهلها لتوفير وتأمين الدعم الوطني لمثل نظام الرعاية هذا»[29]. ويبدو أن خطاب الإمبراطورية أصبح هو الغالب.

في عدد من الكتب والمقالات، سعى فيرغسون لتقديم الحجة على أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التخلي عن التزامها التاريخي بالشكل غير الرسمي للإمبراطورية (أو يدعوه بـ«الإمبريالية المناهضة للإمبريالية»[30] لصالح نسخة القرن الحادي والعشرين من الإمبراطورية الرسمية. فأمريكا «إمبراطورية لا تجرؤ على التلفظ باسمها. إمبراطورية في حالة إنكار»[31]. أما النجاح العظيم لإمبراطورية بريطانيا فكان متمثلا في استعدادها لإرسال أجيال من المسؤولين الاستعماريين وأفراد البعثات التبشيرية إلى مستعمراتها ـ النسخة الإمبريالية الليبرالية من المنظمات (الأهلية) غير الحكومية (NGOs)[32] ـ الذين كانوا على استعداد لقضاء حياتهم المهنية برمتها لتلبية حاجات الإمبراطورية. وعلى العكس من البريطانيين، فإن الأمريكيين ينجحون في الغزو والاحتلال لا الحكم والإدارة:

والسبب الرئيس يعود إلى أن الناخبين الأمريكيين ينفرون من ذلك النوع من الالتزام الطويل الأمد الذي يشير التاريخ بقوة إلى ضرورته اللزومية لتحقيق فترة انتقالية ناجحة نحو اقتصاد السوق والحكومة التمثيلية.. الأمريكيون يفتقرون إلى الذهنية الإمبراطورية ويفضلون الاستهلاك على التوسع العسكري[33].

الجهود الأمريكية في سبيل الحكم غير الرسمي ظلت خرقاء تفتقد المهارة والحنكة على الأغلب: في البداية، نجاح عسكري مرتكز على استراتيجية الحرب المحدودة، يتبعه عادة تصعيد للقوة العسكرية بسبب قراءة خاطئة ومنقوصة للدعم المحلي، يؤدي حتما إلى شعور بالإحباط على الصعيد المحلي، ثم الانسحاب في نهاية المطاف[34]. أما حالات الضم المباشر أو الاحتلال لفترات طويلة، كما حدث في ألمانيا واليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فكانت أكثر نجاحاً[35]. لقد فشلت الولايات المتحدة في مطامحها الإمبراطورية حين حاولت خوض حروب احتلال محدودة، وحين يبدأ تأييد الرأي العام ـ كما في فيتنام ـ بالانحسار والتراجع، وتغيب القيادة التي تملك ما يكفي من القوة والتصميم[36]. خسارة

إيران عام 1979 لصالح الأصولية الثيوقراطية كانت بمثابة «فاجعة لا تعد تفرعاتها ولا تحصى»[37]. لقد شرعن نظام الخميني الإرهاب للجيل التالي من «الإسلاموية ـ البلشفية»[38]ـ وهو تعبير يفضله فيرغسون لوصف بن لادن و«القاعدة»[39]. لذلك أصابت إدارة بوش في زعمها بوجود صلة بين رعاية الإرهاب وسياسات بلدان مثل أفغانستان وكوريا الشمالية والسودان وسورية والعراق. وصدقت أيضا في ادعائها بأن صدام حسين ينتج أسلحة دمار شامل؛ وأن مزيدا من عمليات التفتيش عن الأسلحة لن تكون فعالة في العثور عليها، لذلك فهي محقة في غزو العراق: «السر المحير الوحيد هو لماذا لم تقم الولايات المتحدة بغزو العراق قبل عام 2003»[40].

الافتقار إلى أي دليل تجريبي يثبت هذه المزاعم (أو إنكارها الرسمي اللاحق) لا يبدو أنه يقلق فيرغسون. فقلقه الرئيس ناجم عن احتمال هروب إدارة بوش من العراق قبل إنجاز مهمتها الحيوية في «بناء الدولة/ الأمة» واستكمال إقامة اقتصاد السوق. ومن أجل منع حدوث ذلك، وضع لنفسه مهمة تثقيف وتعليم قادة «السلام الأمريكي»، ذوي العقول اللاتاريخية خلقيا الدروس والعبر من إمبراطورية بريطانيا. لكن توجب عليه إعادة كتابة التاريخ الإمبراطوري لكي يقدر تلاميذه قيمته.

تعديل وتنقيح التاريخ الإمبراطوري البريطاني

لا يعرض علينا فيرغسون تاريخ الإمبراطورية البريطانية بل يقدم تاريخ إمبراطورية للبريطانيين ـ وللأمريكيين بالطبع. أما حنينه إلى الإمبراطورية فليس من نوع عاطفي؛ إذ إنه لا يحدق إلى الماضي متشوقا إلى الأيام التي سبقت انطفاء مشعل الإمبراطورية البريطانية. فهو من الليبراليين الجدد و«حداثوي لا يشعر بالخجل»[41]. لكن بالرغم من هذه الهموم والاهتمامات المعاصرة، فهو «حكواتي» عتيق الطراز مفعم بذكريات عصر ولى زمانه لكتابة التاريخ

الإمبراطوري؛ صناع التاريخ «رجال عظام»، مثل ليفينغستون ومكولي وونستون تشرشل حتما. تاريخه تاريخ إمبراطورية مكتوب بواسطة/ ولأجل «المنتصرين»؛ وأي اهتمام بحياة المهزومين يظل عرضيا ويقلص حجم وأهمية تأثيراته السيئة بشكل منهجي. صحيح أنه يعترف بالأمور الكريهة ـ العبودية، مثلا (رغم أن من الصعب تصور أحد يظن أن العبودية ليست سيئة إلى هذا الحد ويؤخذ رأيه على محمل الجد) ـ لكنه ينسب، على عادته، فضل إلغائها إلى قرارات الإمبرياليين الحكماء لا إلى كفاح العبيد أنفسهم[42]. إذ تلعب مناهضة الاستعمار دورا تافها لا يذكر في إنهاء الإمبراطورية؛ وباستثناء بعض الإشارات العابرة إلى المستعمرين (بفتح الميم)، يظل هؤلاء كائنات بكماء. أما الحجة المقدمة لصالح الإمبراطورية البريطانية فهي أنها ببساطة أفضل من سواها. لأن الإمبراطورية الأقل وحشية خيار أفضل إلى ما يبدو من عدم وجود إمبراطورية على الإطلاق.

لمنافع وجود الإمبراطورية البريطانية، خصوصا تلك التي قدمتها في مرحلتها الليبرالية (بين خمسينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين) صلة بانتشار العلاقات الرأسمالية الاجتماعية ـ الملكية، سيادة القانون، «الحكومة الرشيدة والإدارة السديدة»، الديمقراطية البرلمانية، وبدرجة أقل، المسيحية البروتستانتية، واللغة الإنكليزية[43]. ووفقا لفيرغسون:

أمام الأمريكيين الكثير لتعلمه ـ مقارنة بما هم على استعداد للاعتراف به ـ من أسلافهم البريطانيين الأكثر ثقة بأنفسهم، والذين قاموا بعد كوارث منتصف القرن التاسع عشر (المجاعة في أيرلندا والتمرد في الهند) بإعادة سبك إمبراطوريتهم لتصبح مشروعا ليبراليا اقتصاديا، اهتم بدمج وتكامل الأسواق العالمية بقدر اهتمامه بأمن الجزر البريطانية، استنادا إلى فكرة أن الحكم البريطاني يقدم منافع حقيقية على شكل تجارة حرة، وسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية الخاصة، والإدارة النزيهة، إضافة إلى استثمارات تضمنها الحكومة في البنية التحتية، والصحة العمومية و(جزء من قطاع) التعليم[44].

للإمبراطورية الليبرالية معنى منطقي اليوم لا في «لغة المصالح الأمريكية والغيرية» فقط[45]، بل يجب النظر إليها أيضا، كما الإمبراطورية البريطانية بعد عام 1850، باعتبارها تفيد الذين تحكمهم؛ ويجب رؤية الحكم الإمبراطوري بوصفه يعمم خيرا خالصا على رعاياه[46]. ففي أجزاء عديدة من العالم الكولونيالي السابق، خصوصا في إفريقيا، أصبح الناس في وضع أسوأ مما كانوا عليه تحت حكم الاستعمار[47]. ونظرا لأن معظم حجة فيرغسون التاريخية تعتمد على وصف يقدمه للحكم البريطاني في الهند، وفي الشرق الأوسط وإفريقيا (بدرجة أقل)، يجدر بنا أن نتذكر بعض الجوانب البارزة للحكم الإمبراطوري في هذه المناطق، خصوصا تلك المتعلقة بالمنافع المفترضة للرأسمالية، وسيادة القانون، و«الحكومة الرشيدة والإدارة السديدة».

الهند

التحديث والرأسمالية

يصعب اعتبار الهند زمن الاستعمار البريطاني نموذجا للفترة الانتقالية الناجحة إلى الرأسمالية الصناعية، وفقا لتفكير فيرغسون على ما يبدو. وفي الحقيقة، فإن حقبة الوجود البريطاني برمتها مثلت نمطا متأرجحا بين التقدم نحو/ والتراجع عن الضروريات الرأسمالية الجوهرية، بسبب الطبيعة «العسكرية ـ الاستبدادية»[48] في الغالب للدولة الإمبريالية. فخلال حقبة حكم شركة الهند الشرقية، كانت الثروة تعتمد غالبا على التجارة ومتطلبات الوضع. أما استخدام القوة العسكرية فكان أمرا محوريا للحفاظ على/ وتوسيع هذه الأشكال من الثروة. وبالرغم من محاولات تشجيع أشكال الملكية الخاصة والرأسمالية الزراعية، وجدت الشركة نفسها باستمرار تحت ضغط متطلبات ديونها والتكاليف الهائلة لإدارة الأراضي الشاسعة الخاضعة لسيطرتها. وبعد نقل السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية، استمرت الدولة الاستعمارية في

ضمان حرمان المنتجين المباشرين من منافع وفوائد الإنتاجية: فميزانية الدولة التي اعتمدت على الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية لم تنفق إلا أقل من 2٪ على الزراعة والتعليم و4٪ على الأشغال العامة، بينما ذهب ثلثها إلى الجيش والشرطة[49]. وحتى مع نجاح استيراد مبادئ المِلكية الإنكليزية، فإن الرسوم والضرائب المجباة من قبل الدولة كانت تعني فشل انطلاقة عملية تحويل المزارعين وأصحاب الأراضي الهنود إلى مزارعين رأسماليين (صغار) تبعا للنموذج الإنكليزي: «كانت الدولة الاستعمارية تعي تماما أن هذا النوع من العلاقة يضر بالتقدم والتنمية، لكنها لم تفعل الكثير لإدخال رأس المال في علاقة منتجة مع ملكية الأراضي. وبذلك، شابهت الدولة الاستعمارية بيروقراطية زراعية تقليدية لا دولة رأسمالية»[50]. والتعطش لمرابح أكبر كان أيضا الدافع الرئيس لمزيد من التوسع المناطقي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومع ضم مساحات جديدة من الأراضي، زاد اعتماد الشركة على النخب التقليدية من ملاك الأراضي للحصول على الفوائض الاقتصادية من الفلاحين الخاضعين لهم. لكن لم تنجح أي من هذه الاستراتيجيات في التخفيف من حدة الأزمة المالية المتفاقمة التي كانت تحاصر الإدارة البريطانية قبل أن تضع انتفاضة عام1857 نهاية لحكم شركة الهند الشرقية إلى الأبد. ومثلما يلاحظ مايلي:

انعدام الأمن على حدودها الممتدة والرغبة في اقتناص عائدات جديدة شجعا على التوسع. والتوسع بدوره ولد التزامات مالية جديدة لا يمكن الوفاء بها إلا بمحاولة زيادة عائدات الأراضي. لكن الضغط على الولايات الهندية من أجل الحصول على الإتاوات، وعلى المناطق المستقلة من أجل عائدات الأراضي حرض على الثورة الداخلية وأضعف قدرة الاقتصاد الفلاحي في الهند على توليد موارد جديدة له. لذلك، تأرجحت حكومة الشركة بين عام 1820 ـ 1857 بين التوسع وإعادة التحصن، وكانت جهود الإصلاح بطيئة إلى درجة مؤلمة[51].

في الحقيقة، سيتكرر نمط التطور هذا، اللارأسمالي في جوهره، حتى بعد أن استلمت الحكومة البريطانية زمام الحكم المباشر من الشركة. وبالرغم من محاولات فصل الشكل الاقتصادي من إنتاج الثروة عن أشكاله السياسية والعسكرية وتشجيع الملكية الخاصة، ظل تهديد التمرد والتوسع في الأراضي يضعف باستمرار جهود إيجاد اقتصاد رأسمالي في الهند. ومن المفارقة أن قوة اقتصاد بريطانيا ذاتها نزعت إلى ممارسة ضغوط في التكلفة/ السعر على البضائع والسلع الهندية، لتدفع الأسعار نحو الانخفاض وتكبح النمو الاقتصادي. وشجع هذا بدوره على التراجع إلى الممارسات الإمبراطورية السابقة القائمة على العائدات المستخلصة عبر الوسائل اللاقتصادية:

لكن الإمبريالية الرأسمالية تطلبت أشكالا من الملكية تختلف عن تلك الملازمة للإمبراطورية اللارأسمالية القائمة على استخلاص العائدات، وشروطا تتيح لضرورات السوق تنظيم الاقتصاد. ولربما كان ذلك، حين نأخذ كل العوامل بعين الاعتبار، هو الاتجاه الذي حاولت الدولة الإمبريالية التحرك نحوه، لكن الظروف في الهند ومنطق الإمبراطورية ذاته ـ على الأقل، خطر التمرد الذي بلغ ذروته عام 1857 ـ أكدا باستمرار على سيادة وهيمنة الدولة العسكرية. فارتقاء الإمبراطورية البريطانية استمر في إظهار هذه النزعات المتناقضة، والتذبذب بين «التحديث» و«التقليد»، حيث عاكست ضرورات الرأسمالية باستمرار منطق الدولة العسكرية الإمبريالية، التي فرضت ضروراتها الخاصة بها[52].

لكن فيرغسون اختار عدم رواية هذه القصة. وأكد بدلا من ذلك على أنه في حين كانت المستعمرات الأخرى في حالة انحطاط وتراجع، فإن الهند «كانت في حالة ازدهار». حيث استثمرت مبالغ ضخمة من رأس المال البريطاني في سلسلة من الصناعات الجديدة: «نسج القطن والجوت، استخراج الفحم وإنتاج الفولاذ»[53]. لكن هذا في أفضل الحالات، يمثل جزءا من الحقيقة، ولن يوافق على هذه الصورة الوردية للتطور الهندي سوى قلة قليلة من المؤرخين الاقتصاديين. فبعد عام 1860

ارتفعت صادرات المنسوجات البريطانية المصنعة ارتفاعا حادا. وغطت الواردات البريطانية حوالي ثلث الطلب على الملابس في البنغال وبيهار[54]. إذ إن حقبة التجارة الحرة كانت تلك التي هيمن فيها اقتصاد التصدير البريطاني القوي لا على الاقتصاد العالمي وحسب بل على اقتصادات المستعمرات البريطانية أيضا:

بين عام 1885 ـ 1913 استهلكت الهند خمسي إجمالي صادرات بريطانيا من السلع القطنية، اعتمادا على رسوم جمركية منخفضة حددت لمصلحتها. أما حصة الهند من الواردات البريطانية فانخفضت إلى حوالي 10٪ بحلول عام 1900، كما انخفضت حصة بريطانيا من إجمالي صادرات الهند من الثلث عام 1890 إلى الربع بعد عشرين سنة، أي أقل من أوروبا أو آسيا[55].

ومثلما يوجز ديفيز: «لم تهزم أنوال الهند والصين بواسطة المنافسة السوقية بقدر ما أجبر البلدان على تفكيكها بالحرب، والغزو، والأفيون، ونظام لانكشر المفروض فرضا (التعرفة الجمركية على اتجاه واحد للصادرات).. إن استخدام القوة لتصميم وترتيب اقتصاد عالمي ـ ليبرالي ـ هو محور ما كان يعنيه ـ السلام البريطاني ـ»[56].

المجاعة والتجارة الحرة

لكن الافتقار إلى التزام إيديولوجي لم يكن السبب وراء فشل الهند في التغلب على ديناميتها ما قبل الرأسمالية (في الجوهر) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد رأى المسؤولون الاستعماريون ـ في بريطانيا والمستعمرات ـ رسالتهم الحضارية» بأنها تقوم على نشر منافع «التحسن» الاقتصادي والتقوى المسيحية. إذ سعت «الرأسمالية النبيلة»[57] التي هيمنت على الإدارة الاستعمارية إلى ربط علاقات الملكية الاجتماعية الكامنة في صميم الثورة الرأسمالية الزراعية في إنكلترا القرنين السابع عشر والثامن عشر مع الأشكال الأحدث لرأس المال المالي والخدمي التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر. قرأ هؤلاء

المسؤولون ما كتبه جون لوك حول الملكية، والتسوير والتسييج، و«التحسين». كما كانوا من المؤيدين المتحمسين لنشر أحدث مبادئ الاقتصاد السياسي التي اعتنقها مالثوس وبينتام وميل. الإمبراطورية الليبرالية ـ التي يتبجح بها فيرغسون ـ لم تكتف بتشجيع التخلف الاقتصادي المزمن فقط، بل تتحمل مسؤولية موت الملايين جوعا خلال موجتين عارمتين من المجاعة اكتسحتا الهند بين عامي 1876 ـ 1879 وعامي 1896 ـ 1900.

أدت المجاعة الأولى (1876 ـ 1879) إلى وفاة عدد يتراوح بين 5.5 ـ 12 مليون شخص، وكانت معدلات الوفيات في أعلى مستوياتها في المناطق المخدمة بالسكك الحديدية. ومثلما أظهر مايك ديفيز بالتفاصيل المؤلمة، كان الالتزام المالي بالسوق الحر والعقائد المالثوسية المتزمتة هو الذي جعل المجاعة حكما بإعدام الملايين، بينما كان المسؤولون البريطانيون يشتكون بمرارة من «الإسراف المبذر» وهم يشحنون كميات ضخمة من الحبوب لتصديرها إلى خارج البلاد. لقد جرى التشبث بشكل منهجي وإجرامي بأحكام مالثوس، التي تعارض إطعام الفقراء والجياع لأن «أمنا الطبيعة لم تفسح أمكنة كافية على مائدتها»، من قبل جميع نواب الملكة في الهند، بدءا بليتون وانتهاء بكيرزون. ومثلما هي الحال في إنكلترا، اعتبرت إغاثة الفقراء في السنوات التي ينخفض فيها المحصول بمثابة منحدر زلق يؤدي إلى عمليات غوث دائمة. في الهند، قدم ليتون الحجة على أن «المبدأ القائل إن من حق الفقراء طلب الغوث وقت المجاعة.. يحتمل أن يؤدي إلى مبدأ حقهم بالمطالبة بالإغاثة في الأوقات كلها، وبالتالي يترسخ الأساس لنظام عمومي لإغاثة الفقراء، وهو أمر لا نستطيع التفكير فيه دون أن يتملكنا توجس خطير وجدي»[58].

حين أرسل ليتون السير ريتشارد تمبل للتعامل مع المجاعة في مدراس، تعرض هذا الأخير لضغط كبير من أجل إثبات تغلبه على أساليبه «المبذرة» القديمة عندما تصدى للمجاعة في البنغال وبيهار (حيث استورد نصف مليون طن من

الحبوب من بورما، فتجنب كارثة شاملة). ونتيجة لذلك، لم تظهر الأرقام الرسمية سوى ثلاث وعشرين حالة وفاة. أما مهمة تمبل فكانت تقليص النفقات من أجل تمويل الحرب في أفغانستان. وشرع بسرعة في تخفيض حصة الرز إلى أقل من نصف كيلو في اليوم، أي أقل بكثير من الكمية التي اعتبرتها السلطات الطبية ضرورية للبقاء على قيد الحياة، خصوصا في ظروف كان فيها ضحايا المجاعة محتجزون في معسكرات الأعمال الشاقة الإجبارية. وما عرف باسم «أجر تمبل» أدى إلى نسبة وفيات شهرية بلغت 94٪ : «تمثلت مهمة تمبل في جعل معونات الإغاثة مقيتة وكريهة وعديمة الفعالية بقدر المستطاع. وعبر اتباع تعليماته بحرفيتها وبكل حماس، أصبح في تاريخ الهند.. تجسيدا لاقتصاد السوق الحر وقناعا يخفي الإبادة الجماعية الاستعمارية»[59].

في ضواحي مدراس، هلك مليون ونصف المليون شخص على أقل تقدير؛ في ديكان توفي ربع السكان؛ في مدينة مدراس مات مائة ألف شخص جوعا حول المناطق المحظورة لمخازن الحبوب التي يحرسها الجنود. في المقاطعات الشمالية الشرقية والبنجاب، كان بالمستطاع تجنب المجاعة الأولى (1878 ـ 1879) لو تنازلت الحكومة عن جباية الضرائب على الأراضي. لكنها رفضت ذلك باسم مبدأ «الحكومة الرشيدة» والإدارة المالية السديدة. وأدت هذه السياسات بشكل مباشر إلى وفاة 1.25 مليون شخص من الفلاحين والعمال الفقراء. وأمر مساعدو ليتون الضباط «بإحباط أعمال الإغاثة بأي طريقة ممكنة.. فمجرد الكرب والمعاناة لا يعتبران سببا كافيا للبدء بأعمال الإغاثة»[60].

ولم يختلف الوضع بعد حوالي عشرين سنة خلال المجاعة الثانية 1896 ـ 1897، بعد تبني اللورد الجين السياسات الحاقدة ذاتها. ولم يقتصر الأمر على نهب أموال الإغاثة لتمويل الحرب الأفغانية فقط، بل استعدت الإدارة لتحويل مبالغ مالية ضخمة للاحتفال بالذكرى الستين لاعتلاء الملكة فيكتوريا العرش. ولم تسبب لها أعمال الشغب واغتيال أحد المسؤولين البريطانيين أي قلق بقدر ما

أقلقها تهديد المجاعة والطاعون موازنة المدفوعات البريطانية. وهذا، بالإضافة إلى الحظر الفرنسي، هو الذي استحث وزير الخارجية في لندن على إبلاغ نائب الملكة في الهند بأنه «أكثر اهتماما بالطاعون والمجاعة، فما إن نخسر السوق، أو نتركه جزئيا، حتى يصعب استعادته»[61]. أما اللورد كيرزون، الذي عين عام 1898، فقد شبه «أعمال الخير المبذرة» التي تتخذ شكل أعمال الإغاثة بـ«أعمال الجريمة العمومية»[62].

لم يكرس فيرغسون سوى بضعة أسطر هزيلة للسياسات الكارثية التي اتبعها المسؤولون البريطانيون خلال سنوات المجاعة، مع الإقرار بأن سياسات السوق الحر ربما فاقمت الأمور وزادتها سوءا، لكنه رفض انتقاد البريطانيين واتهامهم بأنهم لم يفعلوا شيئا لتجنب موت الجياع. كما رفض الرأي القائل إن أفعالهم يمكن ربطها بأعمال الإبادة الجماعية الحديثة على أساس أن ليتون لم يخطط لقتل ملايين الهنود، في حين أن عمليات الإبادة الجماعية النازية كانت متعمدة ومقصودة[63]. لكن يصعب تخيل نتيجة أكثر تعمدا من تلك التي سعى إليها ليتون وتمبل: فقد عرف الاثنان أن هناك إجراءات أخرى متاحة وأن من الممكن تجنب الجوع الجماعي (مثلما فعل تمبل من قبل في البنغال وبيهار)، ومع ذلك فعلا العكس. وفي الحقيقة، وحتى وفقا للمعايير المالثوسية، لم يكن مبدأ ترك «الطبيعة» تأخذ مجراها ينطبق على الوضع آنذاك. إذ إن تخفيض الحصص الغذائية، والإصرار على الأشغال الشاقة، وجباية الضرائب على الأراضي، لم تكن جميعا ستؤدي إلى نتيجة غير الارتفاع الحاد في معدلات الوفيات. وبدلا من النظر إلى مثل هذه الأفعال على حقيقتها ــ أعمال إبادة جماعية ارتكبتها الإمبريالية عامدة متعمدة ــ لم يزد ما قاله فيرغسون حولها عن السؤال البلاغي المنمق: «لكن هل سيكون الهنود أفضل حالا لو بقوا تحت حكم المغول؟ أو الهولنديين ــ أو الروس؟»[64]. في الحقيقة هنالك دليل دامغ يشير إلى أن المغول والهندوس حاولوا فعلا مواءمة حكمهم مع تقلبات الظروف البيئية والمناخية، خصوصا في المناطق المعرضة لخطر المجاعات، علاوة على ذلك، يقول ديفيز مؤكداً:

هنالك دليل مقنع يثبت أن الفلاحين والعمال الزراعيين أصبحوا أكثر عرضة للكوارث الطبيعية بعد عام 1850 حين دمجت اقتصاداتهم المحلية قسرا بالسوق العالمي. وما اعتبره مسؤولو الإدارة الاستعمارية والبعثات التبشيرية دورات قديمة متواصلة من التخلف كان بنى حديثة نموذجية من الإمبريالية الرسمية وغير الرسمية[65].

الحكم غير المباشر وتعزيز السلطات التقليدية

عززت السياسات التي اتبعها مسؤولو الإدارة الاستعمارية خلال سنوات المجاعة سلطات الزعماء «التقليديين» وغيرهم من الوسطاء، الذين أثروا على حساب مواطنيهم الفقراء. ويجب فيرغسون أن يفرق بين ما يدعى بالمرحلة الليبرالية للحكم غير المباشر الذي نادى به المؤرخ والسياسي وأحد مسؤولي الإدارة الهندية توماس بابينغتون مكولي (من حزب «الويغ» الذي عرف فيما بعد بحزب الأحرار) وبين المرحلة التي هيمن فيها المحافظون[66] والسياسات الاستبدادية التي انتهجها كيرزون. فقد شجع مكولي فكرة إيجاد «طبقة من الأشخاص، الهنود بالدم واللون، والإنكليز بالذوق والآراء والأخلاق والفكر والذكاء»[67]. أما مفتاح هذه الاستراتيجية فهو إنشاء نخبة متعلمة من الطبقة الوسطى ترتبط حظوظها مع أسيادها الإمبرياليين. وفي الحقيقة، صادفت استراتيجية مكولي بعض النجاح في البداية، حيث تمكنت بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر من إلحاق ستين ألف طالب هندي بالجامعات وحوالي مائتي ألف بالمدارس الثانوية التي تدرس باللغة الإنكليزية[68].

لكن تبين أن هذه الاستراتيجية تعاني من نقيصتين اثنتين. فمع مرور الوقت، تأثر ولاء المثقفين ومهنيي الطبقة الوسطى، بالرغم من مكانتهم وتمتعهم بالامتيازات، بالمشاعر المعادية للبريطانيين التي كانت تتنامى وتنتشر. وحتى التنازلات المتواضعة للحكم الذاتي على المستوى المحلي «كانت بمثابة تشجيع للمشاعر الوطنية والقومية»[69]. ثانيا، كانت فكرة إمكانية الحفاظ على مثل هذه

المعاهدة الاجتماعية في مواجهة القالب ماقبل الإمبريالي في جوهره للدولة والاقتصاد في الهند، فكرة غير واقعية. وفي الحقيقة، أصبح المجتمع الهندي أكثر تقليدية، وطبقية، وتخلفا على الصعيد الاقتصادي، كما كان عدد الهنود الذين اجتذبوا إلى المسيحية قليلا جدا. وتعاظم انبعاث الأشكال الأصولية من الهندوسية والإسلام، مما جعل الهنود أكثر «تدينا» مقارنة بحالهم قبل الحكم البريطاني. علاوة على ذلك كله، عززت المؤسسات الكولونيالية، كالمحاكم مثلا، النظام الطبقي من خلال الإحالة إلى الامتيازات الخاصة «القديمة» القائمة على المجتمعات المحلية القروية المكتفية ذاتيا[70]. وبدلا من أن تكون حقبة تقدمية وتحديثية من الحكم الإمبراطوري كما يعتقد فيرغسون، كان المجتمع الهندي خلال مرحلته الأكثر ليبرالية:

مجتمعا مؤسسا على تأبيد الفارق «الشرقي» حسب تعبير إدوارد سعيد. لقد غدت الهند مستعمرة زراعية تابعة تحت هيمنة بريطانيا الصناعية الميتروبوليتانية؛ حيث فقدت مؤسساتها الثقافية الأساسية قوتها وقدرتها و«ثبتت» في أشكال تقليدية لا تتغير؛ وأخضع «مجتمعها المدني» إلى هيمنة دولة استبدادية عسكرية. ولربما ينسب إلى الحكم البريطاني قبل التمرد فضل إحداث تغيير جوهري في المجتمع الهندي. لكن التغيير تحرك ضد توقعات «تحديثه» المنتظر وخلّفه مثقلا بميراث من «التخلف» توجب عليه التخلص منه لاحقا[71].

لهذا السبب، جرى الانتقال نحو شكل من الحكم غير المباشر كان أكثر شبها بالحكم العنصري في أعقاب انتفاضة عام 1857 في الهند وغيرها، تصلبت المواقف العنصرية تجاه جميع قطاعات السكان المحليين، خصوصا ذلك «النفور المفاجئ الذي حدث من المتعلمين والمتغربنين من أفراد المجتمعات المحلية الذين شكلوا تهديدا بقلب ـ الفارق ـ الذي يحافظ على التفوق البريطاني»[72]. وفيما بعد، أصبحت الابتعاد في المكان، وابتكار التقاليد الإمبريالية، مثل مراسم الاستقبال الاحتفالية الهندية، المستمدة من العادات والتقاليد والمراسم الإقطاعية

الإنكليزية والهندية المتخيلة، هي النظام السائد آنذاك. وكما لاحظ ليتون عام 1877بأسلوبه العياب المتهكم: «كلما ابتعدت باتجاه الشرق، تعاظمت أهمية الزينات والأعلام الملونة»[73].

باختصار، حافظ الحكم البريطاني في الهند على الاقتصاد ماقبل الرأسمالي بواسطة دولة «عسكرية ـ مستبدة» اعتمادا على تحالف مع العناصر الدينية والطبقية الأكثر تخلفا ورجعية في المجتمع الهندي. أما تشبثه المتزمت بالاقتصاد السياسي المالثوسي خلال الموجتين الكبيرتين من المجاعة اللتين اكتسحتا الهند في أواخر القرن التاسع عشر فقد أدى إلى موت ملايين الناس. ومع ذلك يستنتج فيرغسون من هذا التاريخ «أن من المؤكد تقريبا أن الحكم البريطاني قلص الظلم واللامساواة في الهند. وحتى لو لم ينجح البريطانيون في زيادة دخل الهنود، فإن الأمور ستكون أسوأ لو نجح التمرد في استعادة نظام المغول. فالصين لم تزدهر في ظل الحكام الصينيين»[74]. ليس هذا سوى تكتيك مألوف مصمم لتبرئة الحكم البريطاني وإعفائه من المسؤولية، لأن السيناريوهات الأخرى ربما ستكون أسوأ. وهو أيضا تشويه بشع للحقائق:

إذا جرى تكثيف تاريخ الحكم البريطاني في الهند ووضعه ضمن إطار حقيقة واحدة، فسوف تكون كما يلي: لم تتحقق أي زيادة في دخل الفرد بين عامي1757 ـ 1947... علاوة على ذلك، وفي عصر كيبلنغ، «نصف القرن الإمبراطوري المجيد» بين عامي 1872 ـ 1921، انخفض متوسط عمر الهندي العادي بنسبة 20٪، نتيجة تدهور في الأوضاع الصحية لم يكن له سابقة على الأرجح في تاريخ الحرب والغزو الطويل لشبه القارة[75].

تاريخ لا تاريخي: ميراث الإمبراطورية

سيطرت الإمبراطورية البريطانية في ذروة مجدها على ربع مساحة العالم تقريبا، أو حوالي 13 مليون ميل مربع من إجمالي كتلة اليابسة من العالم. أما

الروح الإمبريالية السائدة فكانت متعلقة بـ«برسالة حضارية» ستقوم على أساسها بتعليم شعوب الأرض «غير المتحضرة» وغير المسيحية فضائل الدين المسيحي، والملكية الخاصة، والديمقراطية البرلمانية، والتجارة الحرة. يؤكد فيرغسون أن «الدافع الإمبراطوري نجم عن جملة معقدة من العواطف والمشاعر: تفوق عرقي، أجل، لكن مع حماسة إنجيلية وحمية تبشيرية؛ منفعة وربح، ربما، لكن مع إيمان صادق بأن نشر ــ التجارة والمسيحية والحضارة ــ يصب في مصلحة رعايا مستعمرات بريطانيا في الأطراف مثلما هو لصالح المركز الإمبراطوري المتروبولي ذاته»[76]. مثل هذه الفقرات تقنّع ميل فيرغسون لأخذ «الإيمان الصادق» تبعا لقيمته الاسمية، مهما كانت العواقب والتبعات. الأمر هنا لا يقتصر على مجرد نظرة ساذجة ومحسوبة لإيديولوجية الإمبراطورية ــ «الرسالة الحضارية» كانت مجرد ترشيد وعقلنة لعثرات وأخطاء الإمبراطورية ــ بل تلطيف وحشية وقسوة الحكم الإمبراطوري. لقد اكتفى فيرغسون بستر جسد «الحكايات الأخلاقية» الإمبراطورية القديمة[77] بملابس جديدة تناسب الاستهلاك المعاصر. لكن الحكاية التي يرويها، بكل ما فيها من تشويهات وتحريفات وأنصاف حقائق، هي في صميمها أيضا لا تاريخية إلى حد كبير؛ إذا لا مكان في هذا السرد لمقاومة المستعمَرين ونضالهم الطويل الذي نجح في نهاية المطاف في إنهاء الحكم البريطاني[78].

في الحقيقة، يبذل فيرغسون جهده للتقليل من أهمية معارك النضال ضد الاستعمار. فتكاليف التنافس الإمبريالي أعظم أهمية بكثير[79]. وهذا تجاهل ذو مغزى أدى إلى عكس ميراث الاستعمار وتراث مناهضة الاستعمار. وسمح له بتكرار الكذبة القديمة بأن بريطانيا أسبغت على الأمة الهندية البليدة آلاء الإدارة الكولونيالية، ومنافع الديمقراطية البرلمانية، ونعم المواطنة. إن الميراث الحقيقي للإمبراطورية هو عكس ذلك في واقع الأمر. ومثلما يسهب إعجاز أحمد في الإثبات بالحجة والدليل:

الحقيقة.. أن الهند لم تصبح أمة من خلال الإدارة البريطانية، بل من سيرورة الحركة المناهضة للاستعمار، التي كانت داخليا أكثر ديمقراطية من الدولة الكولونيالية، حيث حشدت حوالي عشرين مليون أسرة فلاحية في الكفاح ضد الاستعمار؛ أما الإسهام البريطاني الرئيس في هذه العملية فكان، عند بداية الحرب العالمية الثانية وردا على «حركة اتركوا الهند»، التزاما راسخا بتأييد محمد علي جناح وبالتالي تقسيم البلاد.. وعلى نحو مشابه، لم تكن للديمقراطية الهندية علاقة بـ«ميراث الإمبراطورية». فحتى قبل الاستقلال بسنة (1946)، لم يشمل حق الاقتراع سوى أقلية ضئيلة من السكان. وبالتغاير مع ذلك، فإن أهم إنجاز سياسي ـ إن لم يكن الوحيد الذي يستحق الذكر ـ للدولة الهندية الحديثة هو أنها أصبحت جمهورية ديمقراطية علمانية بعد الاستقلال مباشرة.

الشيء ذاته ينطبق على المواطنة، التي وجدت فقط ضمن نطاق مجموعة الناس القادرين على منح القوانين والحقوق لأنفسهم. إذ لا يمكن لأحد أن يكون مواطنا في دولة استعمارية، والمواطنة ذاتها لا يمكن أن تكون نتيجة لما دعي بـ«ميراث الإمبراطورية». والهدف الدقيق للحركة المناهضة للاستعمار في الهند هو تأسيس المواطنة وإنشاء نظام دستوري لم يكن مستمدا من السلطة الاستعمارية بل من جمعية وطنية منتخبة. ولا يعتبر أي منها من «ميراث الإمبراطورية»[80].

علاوة على ذلك كله، أسهمت واسطة عقد الإدارة الاستعمارية ـ الحكم غير المباشر ـ في آفات وشرور ما بعد الكولونيالية التي يستخدمها فيرغسون اليوم ذرائع لتبرير الدعوة إلى العودة إلى الإمبراطورية الرسمية. فالحكم غير المباشر، الذي ابتدأ في الهند لكن جرت ممارسته عالميا تقريبا من خلال الإمبراطورية البريطانية، عمل على مأسسة ما وسمه محمود ممداني في الحالة الإفريقية بـ«الاستبداد اللاممركز» ـ شكل من الحكم له روابط وثيقة بالنظام العنصري تتجاوز ما يقر به عادة[81]. ومثلما هي الحال في الهند، اعتمدت السياسة على

التعيين والاصطفاء، وإذا دعت الضرورة، إيجاد نخب محلية سهلة الانقياد وعلى استعداد لتنفيذ وفرض إملاءات الإدارة الاستعمارية. في إفريقيا، استغل المسؤولون الاستعماريون التقاليد المحلية للسلطة اللاممركزة مع نبذ الأشكال المعتادة للقيود على الحكم الاستبدادي. وجرى تبرير الحكم غير المباشر باعتباره شكلا متنورا من الحكم التقليدي الحساس للثقافة الإفريقية. لكن الواقع كان مختلفا تماما. إذ إن «التقاليد والعادات» التي نالت إعجاب البريطانيين كانت مؤسسة على تشجيع الانقسامات الدينية والعرقية كجزء من الاستراتيجية التقليدية القائمة على مبدأ «فرق تسد»[82]. علاوة على ذلك، وكما أشار ممداني، لم يكن ثمة «شيء طوعي فيما يتعلق بالتقاليد والعادات خلال الحقبة الاستعمارية، وبدلا من أن يعاد إنتاج العادات والتقاليد الاستعمارية من خلال إباحتها اجتماعيا، فقد فرضت بسياط مجموعة من السلطات التقليدية ـ وإذا دعت الضرورة، بمدافع قوى الدولة المركزية»[83]. ولذلك، فإن الصراعات الاثنية والقبلية التي حلت نوائبها بإفريقيا بعد التحرر من الاستعمار ـ التي عارضتها حكومات الاستقلال لكن لم تتغلب عليها كلية ـ هي الميراث المباشرة للحكم الاستعماري. باختصار، قد يكمن أكثر إسهام لبريطانيا ديمومة في «المعوقات الموروثة للديمقراطية»، لا في تشكيل ميراث دائم من المواطنة الديمقراطية القائمة على المؤسسات الإدارية والسياسية التي يمكن محاسبتها[84].

طبقت سياسات مشابهة أفرزت النتائج ذاتها كما هو متوقع في الشرق الأوسط. فبعد الحرب العالمية الأولى، شرعت القوى الإمبريالية المنتصرة في تقاسم بقايا السلطنة العثمانية. وكان من نصيب بريطانيا فلسطين ـ حيث حبذت إنشاء دولة صهيونية ـ والخليج العربي والعراق؛ في حين حصلت فرنسا على سورية ولبنان. أما مصر فقد اعتبرت «مختبرا للحكم غير المباشر»[85]. كان البريطانيون يحكمون مصر فعلا منذ افتتاح قناة السويس عام 1869وظلوا هناك حتى عام 1952. وأعيد الآن تعريف الحكم غير المباشر بكلمة «انتداب» لتفادي

معارضة الولايات المتحدة للشكل الرسمي من الإمبراطورية وتلبية شروط عصبة الأمم[86]. تغير المظهر لكن بقي الجوهر على حاله. فقد أقام البريطانيون أنظمة بقيادة حكام مذعنين: في الحجاز، الشريف حسين وفى بالغرض؛ في العراق، «استوردوا» الأمير فيصل بن الحسين من مكة وأسسوا الحكم الملكي الهاشمي. ومن أجل فرض حكم الهاشميين لجأ البريطانيون إلى استخدام الغازات السامة لقصف السكان المحليين الذين قاوموهم، فأوقعوا 98 ألف إصابة بينهم[87]. ثم شرعوا في دعم البنى العشائرية المتفسخة من خلال إيجاد أملاك واسعة من الأراضي تحكمها طبقة من «الشيوخ». أما الهدف فكان كما يلاحظ بيتر غوان:

إحياء علاقات السلطة التقليدية المحتضرة، الأمر الذي أدى اقتصاديا واجتماعيا إلى تبعات وعواقب نكوصية، استخدمت كلية للأغراض السياسية الاستعمارية الحديثة، أي، إيجاد طبقة حاكمة تعتمد على القوة العسكرية البريطانية وبالتالي تلتزم بالمصالح الإمبريالية في المنطقة[88].

يظهر فيرغسون كل ذلك بشكل إيجابي. فهو يشبه التحدي الذي يجابه الأمريكيين في العراق اليوم بذلك الذي واجهته بريطانيا خلال احتلالها العسكري لمصر، الذي لم تعترف به رسميا، واستمر طيلة أربعة وسبعين عاما. أما الدرس الرئيس المستخلص من «محمية بريطانيا المقنعة» في مصر فهو أن «من الممكن احتلال بلد طيلة عقود من السنين، مع الإنكار المستمر والعنيد لأي نية لديك في ذلك. هذا معروف باسم النفاق، وهو أسلوب يجب على الإمبراطوريات الليبرالية اللجوء إليه أحيانا»[89]. لكن نظرة فيرغسون التهكمية، مهما كانت مقيتة ومنفرة، تعمي بصره أيضا عن حقيقة صارخة يتعذر مقاومتها. فطيلة تاريخ ما سمي بالإمبراطورية الليبرالية، بدءا بإثارة المشاعر الوطنية والقومية في الهند، مرورا بالثورات العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وصولا إلى القمع الوحشي بحق انتفاضة الماو ماو في كينيا في أواخر أيام الحكم الاستعماري البريطاني الرسمي[90]، واجه هذا الحكم مقاومة من السكان الذين

حكمهم[91]. وفي عالم مابعد انحسار المد الاستعماري، وجدت مقاومة الاستعمار تعبيرات مختلفة عن ذاتها ـ القومية، الشيوعية، ثم الأصولية الدينية مؤخرا. وبغض النظر عن مصادرها، حفرت مناهضة الاستعمار في عمق الذاكرة الجمعية للشعوب المستعمرة سابقا ولا يمكن أن تمحى لمجرد أن فيرغسون يهوى ذلك. ومثلما يلاحظ جيلبرت اشكار:

في هذه الأيام، حين يعادي سكان بلد محتل قوة احتلال ويعتبرونها كذلك، يصبحون أشد خطرا بكثير على المحتلين مقارنة بحالهم في القرن التاسع عشر أو حتى النصف الأول من القرن العشرين. فقبل قرن من الزمان كانت غالبية الشعوب المستعمرة تستسلم غالبا لمن يخضعها. ومنذ ذلك الحين انتبه الناس لمعارك النضال من أجل التحرر الوطني التي ميزت حقبة التحرر من الاستعمار. إضافة إلى أن مستويات التعليم، وبالتالي الوعي الوطني، أصبحت الآن على درجة نوعية أعلى[92].

قد يمثل ذلك الدحض النهائي لحجة فيرغسون برمتها لصالح الإمبراطورية الرسمية. ولربما يعتقد بأنه حل أشد مشكلات الإمبريالية العالمية المعاصرة إلحاحا وضغطا، أي كيف نجعل العالم آمنا للرأسمالية مع أنه مكون من دول متشظية. لكن حتى هنا، يفشل فيرغسون في تقدير المنافع والفوائد التي يقدمها نظام كهذا للرأسمالية. وحقيقة أن رأس المال قد انتشر فيما وراء حدود أي دولة مفردة، تجعل نظام الدول/ الأمم أمرا حتميا وضروريا[93]. أما حلم العودة إلى الإمبراطورية الرسمية فيماثل في لاواقعيته في هذا السياق حلم تأسيس شكل من أشكال «الحكومة العالمية». لذلك ليس الحل المزعوم الذي قدمه فيرغسون سوى خرافة، استحضرها ولفقها خيال لا تاريخي (وتلك نتيجة غريبة تصدر عن مؤرخ)، صمم بعناد على تجاهل البينات وتناسي الوصايا الواقعية للماضي، خصوصا من أولئك الذين ساعد كفاحهم النضالي على إسقاط الإمبراطورية.

كتب اورويل في روايته الشهيرة «1984»: «من يتحكم بالماضي يتحكم بالمستقبل. ومن يتحكم بالحاضر يتحكم بالماضي». وبالرغم من أننا لم ننحدر بعد إلى درك الجحيم المريع الذي صوره اورويل، إلا أن «الكلام الحديث» المشوه والملتوي أصبح كلي الحضور والتلفيق شائعا ومبتذلا. الأكاذيب وأنصاف الحقائق التي تحبس الأنفاس تهيمن استعراضاتها على وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية المهذبة دون أن يشعر أحد بالحرج على ما يبدو. و ما يثير الذعر بشكل أكبر ربما أن الكثيرين يدركون أن زعماءهم يكذبون عليهم، لكنهم يختارون تجاهل ذلك لصالح مزيد من «الحكايات الأخلاقية» المريحة من النوع الذي يرويه فيرغسون[94]. فمن الصعب الاختلاف مع الحكم بأن إحيائية فيرغسون اللاتاريخية للإمبراطورية تدور برمتها حول صورة الذات الإمبريالية[95]. وبكلمات أخرى، لا يتمحور الجدل حول التاريخ بحد ذاته، بل الدور الذي تلعبه نسخة فيرغسون المصححة للأحداث لصالح أولئك الذين يشاركون بأحدث جولة من الغزو الإمبريالي؛ ترنيمة تتغنى بالأمجاد السالفة للإمبراطورية مصممة لإعلاء النبرة الأخلاقية للمشروع الإمبريالي المبهرج في هذه الأيام. لذلك، فهو في النهاية جدل لا حول حقائق التاريخ الإمبريالي ـ لأنها ظلت صارخة وواضحة طيلة عقود من السنين ـ بل حول نسخة من الماضي موجهة لأوهام وخيالات خداع الذات المستحوذة على أولئك الذين يتحكمون بالحاضر، لكن استعلاءهم الإمبريالي المتعجرف لا يضمن لهم أبدا التحكم بالمستقبل.

هوامش

1ـ انظر مقدمة الكتاب.

2ـ مع أن لبريطانيا أيضا مصالح إمبراطورية واسعة في شتى أرجاء أمريكا اللاتينية، إلا أن هذه المنطقة لم تصبح أبدا جزءا رئيسا من إمبراطوريتها الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

3ـ انظر الفصل الذي كتبته الين مكسينز في هذا الكتاب

4ـ انظر:

David Harvey, The New Imperialism (New York: Oxford University Press, 2003).

5- Peter Gowan, Global Gamble: Washington`s Faustian Bid for World Dominance (London: Verso, 1999), p. 159.

6ـ انظر:

Harvey, The New Imperialism, p. 50.

7- Andrew J. Bacevich, American Empire (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003), p. 26.

8ـ انظر:

Max Boot, The Savage Wars of Peace (New York: Basic Books, 2002), p. xvi.

9- Bacevich, American Empire, p. 148.

10- James Mann, The Rise of Vulcans: The History of Bush`s War Cabinet (New York: Penguin Books, 2004), p. xvi.

11ـ انظر:

Bill Gates, The Road Ahead (New York: Viking Press, 1995).

12- Francis Fukuyama, State-building: Governance and the World Order in the 21st Century (New York: Cornell University Press, 2004), p. 99.

13- Ibid., p. 120.

14- Philip Bobbit, The Shield of Achilles: War, Peace, and the Course of History (New York: Alfred A. Knopf, 2003), p. xxi.

15- Rober Kagan, Paradise and Power: American and Europe in the New World Order (London: Atlantic Books, 2003), p. 3.

16- Fareed Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad (New York and London: W. W. Norton and Company, 2003), p. 27.

17- Ibid., p. 102.

18- Ibid., p. 152.

19- Kagan, Paradise and Power, p. 154; Bobbit, The Shield of Achilles, p. 639; Robert D. Kaplan, Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos (New York: Random House, 2002), p. 83.

يمتدح نيال فيرغسون فريد زكريا ويهنئه على «كتابه الجسور والطموح» لأنه أشار إلى أن «سلطة الجماهير قد نمت على حساب النخب التي حكمت أمريكا ذات يوم». انظر:

Ferguson, "Overdoing Democracy," New York Times book Review, 14 April 2003, p. 9.

كما كرر جوهريا الحجة ذاتها في أحدث كتبه:

Colossus: The Price of America`s Empire (New York: The Penguin Press, 2004), pp. 179-180.

20 ـ وردت في:

Mann, The Rise of Vulcans, p. 329.

21- Vivek Chibber, "The Good Empire," Boston Review,

http://bostonreview.net/br30.1/chibber.html , p. 1.

22- Kaplan, Warrior Politics, p. 149.

يجند كابلان «فضائل المحارب» التي تكلم عنها هوبز ومكيافيللي ومالثوس ضد الكوزموبوليتانية «الطوباوية» في التراث الكانطي. فبالنسبة لصناع السياسة في الإمبراطورية الأمريكية «يأتي إبراز القوة أولا؛ والقيم ثانيا» (p. 61).

23ـ يكتب فوكوياما قائلا إن أشهر الأمثلة التاريخية الناجحة لعملية بناء الدولة تأتي من تاريخ الاستعمار الأوروبي: «نجح البريطانيون أكثر من سواهم في إقامة مؤسسات قادرة على البقاء في عدد من مستعمراتهم، مثل الخدمة المدنية الهندية والأنظمة القانونية في سنغافورة وهونغ كونغ، التي ينسب إليها فضل وضع الركائز المتينة لديمقراطية ما بعد الاستقلال في حالة الهند، والنمو الاقتصادي في حالتي سنغافورة وهونغ كونغ». تلك لازمة مألوفة لدى المدافعين عن الميراث التاريخي للإمبراطورية. ومثلما سنقدم الحجة فيما يلي، لم يخطر على بال هؤلاء على ما يبدو أن المؤسسات الديمقراطية التي تشكلت في فترة ما

بعد الاستقلال (مهما كانت محدودة) بواسطة الدول المستقلة، مثل الهند، لم تنجز بسبب بل بالرغم من تركة الحكم الإمبراطوري الثقيلة.

24- Niall Ferguson, Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power (New York: Basic Books, 2002), p. 310.

25ـ انظر:

Max Boot, "Imperial Ambitions: How Britain Won and Lost the World," Weekly Standard, 24 February 2003.

26- The Economist, 22 March 2003.

27- Atlantic Monthly, April, 2003.

28- Margaret MacMillan, "Queen Victoria`s Secret," New York Book Review, 20 April 2003, p. 12.

29- John Lewis Gaddis, "The Last Empire, for Now," New York Times Book Review, 25 July 2004, p. 14.

30- Ferguson, Colossus, p. 78.

31- Ferguson, Empire, p. 317.

32- Ibid., p. 98.

33- Ibid., pp. 28-29.

34- Ibid., 48.

35ـ يقدم فيرغسون دفاعا مذهلا عن رغبة الجنرال ماك ارثر في إنهاء الحرب الكورية بإلقاء خمسين قنبلة ذرية على المدن الصينية: «من الناحية السياسية، أخطأ في الحساب. لكن هل كان مخطئا في السؤال

الاستراتيجي المتعلق بكيفية كسب الحرب في كوريا؟ على الأقل، يمكن تقديم الحجة على صوابية رأيه.. وإثباته جزئيا. فالحرب المحدودة لم تنجح في ضمان نهاية للحرب؛ وحده التهديد باستخدام السلاح الذري فعل ذلك». انظر:

Colossus, pp. 91-92.

36- Ibid., p. 99.

37- Ibid., p. 117.

38- Ibid., p. 121.

39-Ibid., p. 120.

40- Ibid., p. 154.

41ـ انظر:

Jon Wilson, "Niall Ferguson`s Imperial Passion," History Workshop Journal, 56 (1), 2003, p. 180.

42ـ انظر الجدل بين فيرغسون وبرنارد بورتر في:

The London Review of Books, 19 May 2005 and 2 June 2005.

43- Ferguson, Empire, pp. 303-4.

44- Ferguson, Colossus, p. 25.

45- Ibid., p. 27.

46- Chibber, "Good Empire,", p. 2.

47- Ferguson, Colossus, p. 173.

48- C. A. Bayly, Indian Society and the Making of the British Empire (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

49- Burton Stein, A History of India (Oxford: Blackwell Publishers, 1998), p. 263.

50- Kaiwar quoted in Mike Davis, Late-Victorian Holocausts: El Nino Famines and the Making of the Third World (London: Verso, 2001), p. 324.

51- Bayly, Indian Society, p. 120.

52- Ellen Meiksins Wood, Empire of Capital (London: Verso, 2003), p. 115.

53- Ferguson, Empire, p. 164.

54- Bayly, Indian Society, p. 200.

55- Robin J. Moore, "Imperial India 1858-1914," in The Oxford History of the British Empire: The Nineteenth Century, ed. Andrew Porter (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 441.

56- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 295.

57- P. J. Cain and A. G. Hopkins, British Imperialism: Innovation and Expansion 1688-1914 (New York: Longman Publishing, 1993).

58- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 33.

59- Ibid., p. 37.

60- Ibid., p. 52.

61- Ibid., p. 152.

62- Ibid., p. 162.

63- Ferguson, Empire, pp. 157, 181.

64- Ibid., p. 182.

65- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 288.

66- Ferguson, Empire, p. 173.

67- Macaulay quoted in ibid., p. 158.

68- Ibid., p. 158.

69- Moore, "Imperial India," p. 433.

70- D. A. Washbrook, "India, 1818-1860: The Two Faces of Colonialism," in The Oxford History of the British Empire: The Nineteenth Century, ed. Andrew Porter (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 397-398.

71- Ibid., p. 399.

72ـ انظر:

Peter Burroughs, "Imperial Institutions and the Government of Empire," in The Oxford History of the British Empire: The Nineteenth Century, ed. Andrew Porter (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 182.

73- Lytton, quoted in ibid., p. 183.

74-Ferguson, Empire, p. 182; Ferguson, Colossus, p. 196.

75- Davis, Late-Victorian Holocausts, p. 312.

76- Ferguson, Colossus, p. 208.

77- Wilson, "Imperial Passion," p. 176.

78ـ في مراجعته لفيلم فيرغسون الوثائقي الذي امتد ست ساعات واعتمد عليه كتاب «الإمبراطورية»، يلاحظ ولسون أن «ستة من غير

الأوروبيين ذكروا فقط بالاسم: غلام حسين خان، جاغات بوس، جورج وليام غوردون، موتيلال نهرو، مهندس كي. غاندي» (ibid., p. 177.).

79ـ انظر:

Ferguson, Empire, p. 246.

في كتابه حول الحرب العالمية الأولى «رثاء الحرب» (1999)، لم يكن «الرثاء» للمذبحة البشرية التي حصلت، بقدر ما كان للعبء المالي للحرب الذي جعل الإمبراطورية البريطانية غير قادرة على الاستمرار. فقد كان من الممكن تجنب الانحطاط التدريجي الذي أصاب القوة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى لو فهم السياسيون البريطانيون والأوروبيون أن العوامل التي تجمع بين بريطانيا وألمانيا أكثر من تلك التي تفرق بينهما. وإقامة حلف أنغلو ـ ألماني «لم يكن أمرا مرغوبا فقط بل ممكنا أيضا». وكان على بريطانيا «عدم التورط» وبالتالي إنقاذ إمبراطوريتها من الانهيار المالي النهائي.

80- Aijaz Ahmad, "The Politics of Literary Postcoloniality," Race and Class, 36(3), 1995, p. 4.

81- Mahmood Mamdani, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), p. 48.

82-Burroughs, "Imperial Institutions," p. 179

83- Mamdani, Citizen and Subject, p. 51.

84- Ibid., p. 25.

85- Karl E. Mayer, The Dust of Empire: The Race for Mastery of the Asian Heartland (New York: Century Foundation Public Affairs, 2003), p. 19.

86- David Fromkin, A Peace to End All Peace: The Fall of Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East (New York: Avon Books, 1989), p. 283.

87- Gowan, Global Gamble, p. 164.

88- Ibid., p. 167.

89- Ferguson, Colossus, p. 222.

90ـ قدر عدد سكان كيكويو بحوالي 1,5 مليون نسمة احتجزوا جميعا لإجهاض انتفاضة الماو ماو في كينيا. وفي إحدى الدراسات التي نشرت مؤخرا، جادلت المؤرخة كارولين الكينز في صحة العدد الرسمي للضحايا (11 ألف قتيل)، مؤكدة أن الرقم أعلى بكثير. وخلال قمع التمرد كان البريطانيون روادا في استخدام التكتيكات الاستعمارية، مثل «المحاصرة في القرى» (التي تبناها الأمريكيون فيما بعد في فيتنام على شكل «القرى المحمية») حيث حوصر شعب كيكويو في 804 قرى. كما جمع الضباط الاستعماريون صورا التقطت داخل معسكرات الاعتقال، أظهر العديد منها عمليات التجويع والتعذيب التي تذكر بما حصل للذين اعتقلوا وعذبوا في «أبو غريب». انظر:

Caroline Elkins, Imperial Reckoning: The Untold Story of Britain`s Gulag in Kenya (New York: Henry Holt and Company, 2005), pp. xv, 259-260, 287.

في المقدمة التمهيدية لكتاب «الإمبراطورية»، يصف فيرغسون بأسلوب عاطفي وجداني طفولته في الستينيات في كينيا: «بفضل الإمبراطورية،

تمحورت ذكريات طفولتي المبكرة حول إفريقيا في عهد الاستعمار.. كان زمنا سحريا، طبع بشكل لا يمحى في وعيي منظر صيد القرود، وأغنيات نساء كيكويو، ورائحة أول زخات من المطر، وطعم المانجا الناضجة» (p. xv.). لكنه لم يشر إلى مضمون الأغنيات.

91ـ لربما يكون عجز دعاة الإمبراطورية الليبرالية من أمثال فيرغسون عن تقدير قوة هذه الحركات متصل بعجز أعم يعاني منه الليبراليون ويمنعهم من تقدير أهمية وفعالية الروابط التي تجمع الناس بالأرض والمكان. للاطلاع على هذه الحجة انظر:

Uday Singh, Liberalism and Empire (Chicago: University of Chicago Press, 1999).

ومن المؤكد أن الإمبراطورية الرسمية في المخيال الليبرالي كانت على الدوام مرتبطة بعمق بفكرة مختلفة عن الأرض وما تمثله، ألا وهي فكرة «الأرض المسيجة/ المسورة» والأملاك الخاصة.

92- Gilbert Achcar, Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine and Iraq in a Marxist Mirror, trans. Peter Drucker (New York: Monthly Review Press, 2004), pp. 41-42.

93ـ انظر:

Wood, Empire of Capital, p. 141.

94ـ حول هذه النقطة انظر:

"A Interview with Slavoj Zizek," Left Business Observer, August 2003.

95-Chibber, Empire, p. 16.